محاضرات مادة: نظرية العلاقات الدولية

السنة الثانية ليسانس – علوم سياسية

الأستاذ: *عبد الغاني دندان*

المحور الثاني: المحاضرة: 5

نظرية السلام الديمقراطي

لقد اكتسبت فكرة السلام الديمقراطي المرتكزة على أن الدول الديمقراطية لا تشن الحرب ضد بعضها البعض، وأن الديمقراطيات أكثر ميلا للسلام ومصدر أساسي له زخما أكاديميا وسياسيا إزاء الأمن الدولي في الفترة التي تلت الحرب الباردة. فقد اقترنت نظرية السلام الديمقراطي بكتابات كل من "ميكائيل دويل" Michael Doyle و"بروس راسيت"Bruce Russet من خلال تأكيدهما على أهمية المتغير الديمقراطي في التحليل الأمني؛ فمن شأن التمثيل الديمقراطي والالتزام بحقوق الإنسان والترابط العابر للحدود الوطنية أن يجعل الدول ميالة للسلم ومنطق التوفيق بدلا من الحرب ومنطق القوة.

> **" فاتفاقيات الاحترام المتبادل قد شكلت مؤسسة تعاونية جد هامة وفعالة للعلاقات بين الديمقراطيات الليبرالية. وبالرغم من أن الدول الليبرالية قد انخرطت في عدة حروب مع الدول غير الليبرالية، إلا أنها لم تنخرط في الحرب ضد بعضها البعض."**

لقد أصبح هذا المفهوم أكثر إسنادا بزيادة عدد الدول الديمقراطية وتراكم مزيد من الشواهد الامبريقية المؤكدة للارتباط القائم بين الديمقراطية والسلام؛ فقد استند "دويل"Doyle في نتائجه على برنامج البحث الذي أجراه "ديفيد سنجر" David Singer في جامعةMichigan المعروف بـــ"Correlates Of War" وقائمة الحروب منذ سنة 1816.

وعليه فقد لاحظ "دويل"Doyle أن أغلب الحروب قد جرت بين الدول غير الليبرالية في مواجهة الدول الليبرالية في حين وقعت مرتين فقط حرب بين دولتين قد تحولتا مؤخرا لليبرالية.[1]

وقد تركز الجدل الأكاديمي حول جدوى أطروحة السلام الديمقراطي على ثلاثة أسئلة مهمة:

- هل هناك علاقة سببية مباشرة بين الديمقراطية والسلام؟
- وما الذي يفسرها في حال وجودها؟
- وكيف تؤثر هذه العلاقة في النظام العالمي؟

يعتقد مؤيدو أفكار السلام الديمقراطي أن الخصائص التي يفترض أن تختص بها الديمقراطيات من حيث القيود المؤسسية والقيود المعيارية أو الثقافية هي التي تنأى بها عن الانخراط في الحرب ضد بعضها البعض؛

> **" فالديمقراطيات مصممة، مؤسسياً، بحيث تستجيب لآراء جمهور ناخبيها. فبما أن الناس يفضلون السلام على الحرب بصفة عامة، وبما أن الناس هم الذين يعانون في الحرب فإن الحكومات الديمقراطية تتصف بالحساسية إزاء تكاليف الصراع. لذا يغلب عليها اتباع استراتيجيات ترمي إلى تجنب الحرب. وفيما يخص المعايير والثقافة فإن الديمقراطيات تفترض أن الديمقراطيات الأخرى تؤمن أيضاً بفكرة التسوية السلمية للمنازعات واستخدام القوة فقط في الملاذ الأخير."**

وبما أن نشوب الخلافات وتعارض المصالح أمر مسلم به في التفاعلات الدولية، فإن مؤيدي هذا النهج من التفكير يعتقدون أنه نادرا ما تصعد الديمقراطيات تلك الخلافات إلى حد التهديد باستخدام القوة فضلا عن استخدامها فعليا. وتسعى عوضا عن ذلك بحلها عبر أشكال أخرى من الدبلوماسية السلمية كالوساطة والمفاوضات والتحكيم الدولي... إلخ.

وعليه، إذا تم الإقرار بالعلاقة السببية بين الديمقراطية والسلام فثمة على الأقل ثلاثة عوامل لشرح هذه العلاقة:

أولا: من الممكن أن يجد صانعوا القرار في الدول الديمقراطية أنفسهم مقيدين بمقاومة شعوبهم لتكاليف الحرب وضحاياها. وعليه ستبقى الحرب مع الدول غير الديمقراطية غير مقبولة كذلك على غرار خوضها مع الدول الديمقراطية. غير أن التاريخ أثبت أن الدول الديمقراطية غالبا ما تحارب كالدول الأخرى بل أنها تورطت نسبيا في عدد من الحروب يضاهي عدد حروب الدول غير الديمقراطية؛

ثانيا: أن تنوع المؤسسات والعلاقات في الدول الديمقراطية يخلق عوامل وتوازنات وضغوط متعارضة، الأمر الذي يمنع قيام الحروب بينها. وعلى الرغم من أن ذلك يبقى صحيحا نسبيا إلا أن الديمقراطيات ليست متناغمة كليا بل هي منقسمة بين وكالات عدة بعضها يعمل في السر ويكون أنظمة فرعية استبدادية ترتبط بأعلى هرم السلطة كالمخابرات والمؤسسات السرية الأخرى.

ثالثا: أن وجود ثقافة التفاوض والحوار في الديمقراطيات والقيم المتقاربة مع التقارب في السلوكيات المحترمة للقانون تجعل صناع القرار يفضلون التفاوض على الحرب والتسوية بدلا عن الإكراه وهذه العوامل المتضمنة في الليبرالية البنيوية تعتبر التفسير الأكثر إرضاء.

غير أن العديد من المفكرين مازالوا يتعاملون مع هذه الأطروحة بنوع من الريبة والشك على اعتبار أنه يمكن شرح السلام النسبي بين الديمقراطيات بالنظر إلى عوامل أخرى؛ فقد أشار كل من "دافيد سبير" و"جوان قوا" إلى أن العزوف الظاهري عن تورط الديمقراطيات في الحرب ضد بعضها البعض راجع إلى الطريقة التي عرفت بها الديمقراطية والعدد القليل نسبيا لهذا الصنف من الدول خاصة قبل 1945 .أما غياب حالات النزاع بين الديمقراطيات بعد هذه الفترة فيعزوه "قوا" إلى وجود مصلحة مشتركة في احتواء المد السوفيتي أكثر منه تقاسم المبادىء والقيم الديمقراطية.

وحتى "بروس راسيت"Bruce Russet وهو من كبار المنظرين لهذا التيار يعتقد أن القيم الديمقراطية ليست هي التأثير الأوحد الذي يسمح للدولة بتلافي الحرب، فكثيرا ما تفسر العلاقات بين الدول استنادا إلى تحالفاتها الاستراتيجية أكثر منها إلى حالة التجانس الديمقراطي. وكثيرة هي حالات انعدام الحرب بين الدول المتباينة ديمقراطيا ومؤسساتيا بسبب التقاطع الاستراتيجي الضامن للدول تحقيق مصالحها القومية بغض النظر عن مؤشر التوافق الليبرالي

"فمما لا شك فيه أن القوة والتأثيرات الاستراتيجية تؤثر في حسابات جميع الدول بما في ذلك الديمقراطيات. وفي بعض الأحيان قد يكون لهذه الاعتبارات الاستراتيجية القول الفصل."

غير أن "راسيت"Russet يرفض الرؤية الفجة للواقعيين التي لا يتأثر فيها التهديد الذي تمثله الدول الأخرى بمعاييرها ومؤسساتها الداخلية.

ومع الترويج للديمقراطية كمصدر للسلم والرفاه العالمي، فقد وُضِّف التصور بحدة كتبرير للسياسات الأمريكية الرامية للتبشير بالدمقرطة على المستوى العالمي. وبذلك أصبح السلام الديمقراطي قاعدة للسياسة الأمريكية خصوصا إبان إدارة الرئيس كلينتون ومساعيها لتوسعة مجال الحكم الديمقراطي ومد الناتو نحو الشرق وإدارة بوش الثاني في حربها على الإرهاب العالمي ودحر الدكتاتوريات.

ففي خطابه عن حالة الاتحاد لعام 2004 أكد جورج بوش على استمرار إدارته نشر القيم الديمقراطية بقوله:

> **"إن أمريكا أمة لها مهمة. هذه المهمة التي تنبثق من معتقداتنا الأساسية. ليست لنا الرغبة في السيطرة ولا طموحات الامبراطورية. هدفنا ومبتغانا هو السلام الديمقراطي، سلام مؤسس على الكرامة وحقوق كل رجل وامرأة. وستعمل أمريكا من جانبها على هذه القضية مع أصدقائها وحلفائها. كما أننا نفهم جيدا دعوتنا: وهو أن هذه الجمهورية العظيمة ستقود قضية الحرية."**

وعليه، ومع مضي الولايات المتحدة الأمريكية قدما في ما تسميه "الحرب الدائمة" Perpetual War على الإرهاب والأنظمة الدكتاتورية بدعوى الدمقرطة والسلام فإنها بذلك قد جسدت صورة واضحة لما أطلق عليه "أندرو لورنس"Andrew Lawrence مصطلح "السلام الديمقراطي الامبريالي".

** _____ **

الهوامش:

1 وإذا كانت الحروب الدولية هي مجرد إلتزام عسكري يلقى فيه أكثر من ألف شخص حتفهم، فإن 353 زوجا من الدول قد خاضت حروبا مماثلة بين عامي1816 و1991 ولم تكن أي من هذه الحروب بين دولتين ديمقراطيتين. كما تواجه 155 زوجا من الدول أحدها ديمقراطي والأخر لا، في حين خاض 198 زوجا من الدول غير الديمقراطية الحرب فيما بينهم.